

Distr.: General
5 March 2018
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة السابعة والعشرون

فيينا، ١٤-١٨ أيار/مايو ٢٠١٨

البند ٦ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

توحيد جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
والدول الأعضاء وتنسيقها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية:
أنشطة أخرى لدعم أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات
والجريمة، وخصوصاً أنشطة شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة
والعدالة الجنائية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الهيئات

أنشطة معاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

تقرير الأمين العام

ملخص

أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٥٢/٤٦ وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢/١٩٩٢ و٢١/١٩٩٤ و٢٣/١٩٩٩. وهو يتضمن ملخصاً لأنشطة معاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

* E/CN.15/2018/1



المحتويات

الصفحة	
٣	أولاً - مقدمة.....
٣	ثانياً - أنشطة معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة
٣	ثالثاً - أنشطة المعاهد الإقليمية والمعاهد المنتسبة
٣	ألف - معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الإجرام ومعاملة المجرمين
٥	باء - معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين
٦	جيم - المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المنتسب إلى الأمم المتحدة.....
٧	دال - معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين.....
٨	هاء - المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي وسياسة العدالة الجنائية
١٠	واو - المعهد الأسترالي لعلم الجريمة.....
١١	زاي - معهد سيراكوزا الدولي للعدالة الجنائية وحقوق الإنسان.....
١٢	حاء - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.....
١٣	طاء - المعهد الوطني للعدالة التابع لوزارة العدل بالولايات المتحدة الأمريكية
١٣	ياء - معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني
١٥	كاف - المركز الدولي لمنع الجريمة.....
١٦	لام - معهد الدراسات الأمنية.....
١٨	ميم - المعهد الكوري لعلم الإجرام.....
١٩	نون - معهد بازل للحكومة.....
٢٠	سين - كلية علم القانون الجنائي.....
٢١	عين - معهد العدالة التايلندي.....
٢٣	رابعاً - أنشطة المجلس الاستشاري الدولي للشؤون العلمية والفنية.....

أولاً - مقدمة

- ١- من بين وظائف لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية تيسير ما تضطلع به المعاهد التي تتألف منها شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية من أنشطة لمساعدة الأمين العام على تنفيذ مهام ولايته المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية ومساعدة تلك المعاهد على تنسيق تلك الأنشطة. وللجنة أن تطلب إلى المعاهد، رهنأ بتوافر الموارد، أن تنفذ عناصر مختارة من البرنامج وأن تقترح مجالات للأنشطة المشتركة فيما بين المعاهد.
- ٢- ويسعى الأمين العام بدوره إلى ضمان الاستفادة من خبرة هذه المعاهد ومواردها على نحو فعال في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. والدول الأعضاء مدعوة إلى استكشاف إمكانية الاضطلاع بمشاريع تعاونية مع المعاهد.
- ٣- وقد أعد المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المنتسب إلى الأمم المتحدة، ومعهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني هذا التقرير الذي يلخص أنشطة المعاهد في عام ٢٠١٧ وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥٢/٤٦ وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢/١٩٩٢ و٢١/١٩٩٤ و٢٣/١٩٩٩ وكذلك مقرر المجلس ٢٤٣/٢٠١٠، ويتضمن التقرير مساهمات مقدمة من المعاهد والمستلمة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.
- ٤- وقد عقدت الشبكة اجتماعين تنسيقيين في عام ٢٠١٧: أحدهما في سول واستضافه المعهد الكوري لعلم الإجرام، والآخر في فيينا.

ثانياً - أنشطة معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة

- ٥- عملاً بالنظام الأساسي لمعهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٨٩)، قدم مجلس أمناء المعهد تقريراً إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في دورتها السابعة والعشرين، يتضمن معلومات عن الأنشطة التي اضطلع بها المعهد في عام ٢٠١٧ (E/CN.15/2018/8).

ثالثاً - أنشطة المعاهد الإقليمية والمعاهد المنتسبة

ألف - معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الإجرام ومعاملة المجرمين

- ٦- أجرى معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الإجرام ومعاملة المجرمين الأنشطة التالية أثناء عام ٢٠١٧:

(أ) الحلقة الدراسية الدولية العليا ١٦٥ (١٢ كانون الثاني/يناير - ١٠ شباط/فبراير)، التي ناقش فيها ٣١ مسؤولاً رفيع المستوى، ينتمون إلى ١٥ بلداً، مسألتي قضاء الأحداث ومعايير الأمم المتحدة وقواعدها؛

(ب) البرنامج التدريبي الرابع في مجال العدالة الجنائية للبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية (أبيدجان، ١٣-٢٤ شباط/فبراير)، الذي ناقش فيه ٣٢ ممارساً، من ثمانية بلدان أفريقية

ناطقة بالفرنسية، مسألة بناء القدرات في مجالات التحقيق والملاحقة القضائية والمحاكمة الجنائية وتدابير مكافحة الجريمة السيبرانية؛

(ج) الدراسة المقارنة بشأن نظم العدالة الجنائية في اليابان ونيبال (٦-١٧ آذار/مارس)، التي قام ١٠ مشاركين فيها من نيبال بدراسة ومقارنة الإجراءات في كل من اليابان ونيبال فيما يتصل بكتابة لوائح الاتهامات وتحليلها، وتقييم الأدلة؛

(د) الحلقتان الدراسيتان المشتركتان بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) ومعهد الشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين بشأن تدريب موظفي السجون في ميانمار (٩ شباط/فبراير - ٢ آذار/مارس و١٣ أيلول/سبتمبر - ١٣ تشرين الأول/أكتوبر)، اللتان درس فيهما ١٠٠ مشارك نظم إدارة السجون وفقاً للمعايير والقواعد الدولية؛

(هـ) الدورة التدريبية الدولية الـ١٦٦ (١٠ أيار/مايو - ١٥ حزيران/يونيه)، التي ناقش فيها ٣٠ موظفاً من موظفي العدالة الجنائية من ٢٠ بلداً مسائل عملية متصلة بالتصدي للمنظمات الإجرامية؛

(و) الحلقة الدراسية لمتابعة برنامج تدريب البلدان الثالث بشأن تطوير العلاج المجتمعي الفعال للمجرمين في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكمبوديا وميانمار (٢٤-٢٨ تموز/يوليه)، حيث حضر ١٧ مشاركاً من ستة بلدان هذه الحلقة الدراسية لتأكيد نتائج المرحلة الأولى من البرنامج التدريبي ومناقشة التحديات وتقوية شبكة التواصل بين جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكمبوديا وميانمار؛

(ز) الدورة التدريبية الدولية الـ١٦٧ (٢٣ آب/أغسطس - ٢٢ أيلول/سبتمبر)، التي ناقش فيها ٢١ مشاركاً من ١٤ ولاية قضائية التدابير اللازمة لدعم إعادة تأهيل الإرهابيين وأعضاء الجماعات الإجرامية المنظمة وإعادة إدماجهم في المجتمع؛

(ح) الاجتماع الثاني لضباط المراقبة المتطوعين في آسيا (١٢ أيلول/سبتمبر)، الذي حضره ما يقرب من ٢٠٠ مشارك، من بينهم ضباط مراقبة متطوعون وضباط مراقبة من آسيا وأفريقيا، فتبادلوا الخبرات والممارسات المتعلقة ببرامج ضباط المراقبة المتطوعين؛

(ط) الحلقة الدراسية الإقليمية الحادية عشرة بشأن بلدان الحوكمة الرشيدة في جنوب شرق آسيا (هانوي، ١٧-١٩ تشرين الأول/أكتوبر)، التي حضرها ١٨ مشاركاً، يمثلون تسعة بلدان في جنوب شرق آسيا، واستعرضوا فيها الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد على مدار العقد الماضي واستبانوا التحديات المستمرة؛

(ي) البرنامج التدريبي العشريون بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، (١ تشرين الثاني/نوفمبر - ٧ كانون الأول/ديسمبر)، الذي ناقش فيه ٢٨ ممارساً من ٢١ بلداً التدابير الفعالة اللازمة للتحقيق في عائدات الجرائم المنطوية على فساد.

٧- وأصدر المعهد عدة منشورات تشتمل على مواد مستمدةً من مختلف دوراته التدريبية وحلقاته الدراسية، بما في ذلك الرسالة الإخبارية لمعهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الإحرام ومعاملة المجرمين (*UNAFEI Newsletter*) (الأعداد ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤)، وسلسلة المواد المرجعية (*Resource Material Series*) (الأعداد ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣)، وتقرير الحلقة الدراسية الإقليمية العاشرة بشأن الحكم الرشيد في بلدان جنوب شرق آسيا.

باء- معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

٨- خلال عام ٢٠١٧، اضطلع معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين بالأنشطة التالية:

(أ) منع الجريمة المنظمة والجرائم الأخرى ذات الصلة: قدّم المعهد للجامعة ميلانو (إيطاليا) الدعم بشأن القانون الدولي والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وشارك المعهد في اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى بشأن الأزمة التي واجهت المثلث الشمالي لدول أمريكا الوسطى، بشأن العنف وحماية اللاجئين والمهاجرين، وذلك بهدف بحث سبل التعاون المحتمل مع الدول المشاركة في عمليات طوارئ المهاجرين. ونظمت هذه الفعالية منظمة الدول الأمريكية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛

(ب) منع الجريمة: اضطلع المعهد بعددٍ من الأنشطة المتعلقة بمنع الجريمة والدراسات المتعلقة بالضحايا والعمل المجتمعي بالتعاون مع جامعة لا بلاتا (الأرجنتين). كما تعاون المعهد، بصفته عضواً في الجمعية العامة للجنة الدائمة لأمريكا اللاتينية لمنع الجريمة، مع الدول الأعضاء في اللجنة بشأن وضع سياسات عامة لمنع الجريمة وتحسين أنظمة العدالة الجنائية. وقدم المعهد المساعدة التقنية في المستويين الثاني والثالث من عمليات منع العنف في إطار شهادة الدبلوم في ثقافة السلام الإقليمية، التي ينفذها معهد حقوق الإنسان بجامعة أمريكا الوسطى في البلدان المشاركة في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى (بليز وبنما والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكارغوا وهندوراس)؛

(ج) قضاء الأحداث: قام المعهد، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بابتكار برنامج استشارات استراتيجية عن السمات الإجرامية للمراهقين الذين يقضون فترة عقوبة داخل أنظمة مغلقة ومفتوحة في بنما. كما وقّع المعهد اتفاقية مع وزارة التعليم في كوستاريكا بهدف تدشين حملات وقاية ترمي إلى إيقاف تسلط الأقران عبر الإنترنت في المدارس الابتدائية والثانوية؛

(د) السجون: بالتعاون مع برنامج التعاون الأمني في بنما، يجري حالياً تنفيذ عملية تدريبية مخصصة موجهة إلى الحراس في معهد الدراسات المتعددة الاختصاصات. وفي إطار اتفاقية موقعة مع وزارة العدل وحقوق الإنسان في الأرجنتين، يعكف المعهد حالياً على تنفيذ برنامج تدريبي مستمر للموظفين العاملين في نظام السجون؛

(هـ) العدالة التصالحية: قدّم المعهد المساعدة التقنية في مجال العدالة التصالحية في إطار الندوة الدولية بشأن التدابير التصالحية في قضاء الأحداث، التي أُقيمت في بوينس آيرس؛

(و) المرأة والعدالة الجنائية: وضع المعهد عدداً من البرامج التدريبية حول حقوق النساء والفئات السكانية المستضعفة الأخرى، وكذلك حول وضع المرأة في السجن وحقوقها، وهذه البرامج موجهة إلى السلطات القضائية والأكاديميين وأعضاء المجتمع المدني. ويتسم بقدر كبير من الأهمية البحث الذي يجري تنفيذه حالياً في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية بشأن حق الإنسان بأن يُحترم ميوله الجنسي وهويته الجنسية، وكذلك حملة "سجل هدفاً ضد التحيز الجنسي" (Score a goal against sexism)، التي نُظمت بالتعاون مع مؤسسة العدالة والشؤون الجنسية.

٩- وبالتعاون مع جامعة لا بلاتا، وبرنامج الأبحاث والتدريب والمساعدة التقنية في مجال بدائل الرقابة الاجتماعية، ومنظمة اليونيسيف، ومكتب أمين المظالم في أوروغواي، عرض المعهد كتاباً عن تخطيط وتصميم إدارة هيكل النموذج الاجتماعي التربوي، وتوفير الأمن وحقوق الإنسان للمراهقين الموجودين رهن الاحتجاز.

جيم - المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المنتسب إلى الأمم المتحدة

١٠- أطلق المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، في عام ٢٠١٧، استراتيجية جديدة تركز على أربعة عناصر، وهي: (أ) أوروبا كمصدر للمعلومات المستندة إلى الأدلة بشأن الممارسات الناجحة في منع الجريمة والعدالة الجنائية؛ و(ب) خبرة المعهد في جمع هذه المعلومات وتحليلها؛ و(ج) قدرة المعهد على إحاطة صناعات السياسات المعنية بهذه المعلومات؛ و(د) توافر الموارد.

١١- وشارك المعهد، خلال عام ٢٠١٧، في المشاريع التالية:

(أ) "تعزيز الدور الذي تضطلع به البلديات في الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالبشر (STROM II)". ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الدور الذي تضطلع به البلديات في الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص في إستونيا ولاتفيا وليتوانيا. وتولى المعهد مسؤولية تقييم المشروع وكذلك مسؤولية وضع طريقة لاحتساب التكلفة واختبارها على مستوى البلديات من أجل تقدير التكاليف المرتبطة بإعادة تأهيل ضحايا الاتجار بالبشر وفهمها بشكل أفضل؛

(ب) تقييم مدى فعالية التشريعات الفنلندية في التعرف على ضحايا الاتجار بالبشر ودعمهم. ودرس هذا المشروع تطبيق النصوص والأحكام المتعلقة بالتعرف على الضحايا ودعمهم، كما درس المشكلات التي تنجم عن التطبيق العملي، والعواقب المترتبة على هذه المشكلات، فضلاً عن دراسة أثر ذلك على الضحايا والنظام نفسه. وقد وقف المشروع على الثغرات والتحديات التشريعية، وقد مول المشروع مكتب رئيس الوزراء؛

(ج) مشروع بلدان الشمال الأوروبي بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات واستغلال العمالة، وهو جزء من مشروع أوسع نطاقاً يموله مجلس وزراء بلدان الشمال الأوروبي. وكان الهدف العام من وراء هذا المشروع هو منع ومكافحة الاتجار بالبشر من أجل العمل القسري والاستغلال الشديدين للعمالة في القطاعين العام والخاص من خلال إعداد دليل ومواد تدريبية للشركات.

١٢- وإضافة إلى ذلك، بدأ تنفيذ ثلاثة مشاريع جديدة في عام ٢٠١٧:

(أ) يجري المكتب حالياً بحثاً عالمياً عن الاتجار بالبشر لأغراض الزواج القسري، وستصدر نتائج هذا البحث في تقرير في. ويساهم المعهد في إعداد منهجية البحث وفي جمع البيانات وتحليلها؛

(ب) مشروع عن مكافحة تطرف نزلاء السجون، تموله المفوضية الأوروبية، ويهدف إلى منع التطرف العنيف للمحتجزين وتيسير عملية إعادة إدماجهم في المجتمع. ويتولى المعهد مسؤولية تخطيط احتياجات القائمين على السجون، من حيث معرفة التطرف وتحليل أفضل الممارسات المتبعة في منعه؛

(ج) مشروع ممول من المفوضية الأوروبية يعنى بإنشاء أسلوب إرشادي للاجئات اللائي تعرضن لحوادث عنف جنساني، ويهدف هذا المشروع إلى تحسين إمكانية وصول اللاجئات إلى خدمات الدعم، وتحسين قدرة موظفي خدمات الدعم على مساعدة الضحايا.

١٣- وتولى المعهد، بالتعاون مع معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، مسؤولية تنسيق أنشطة شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

١٤- كما نظم المعهد حدثين جانبيين في الدورة السادسة والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، بعنوان "لا رقص على الورود: الزواج والاتجار بالبشر" و"مكافحة الاتجار بالبشر بإشراك القطاع الخاص". ونشر المعهد أيضاً موجزاً إرشادياً عن موضوع المراحل الانتقالية الأربعة في برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

دال- معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

١٥- في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، شرع معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في تنفيذ خطة عمله متوسطة الأجل للفترة من ٢٠١٧-٢٠٢١ من خلال إجراء استعراض مبدئي للبرامج المتوقعة التي يمكن تنفيذها مع الوكالات الشريكة. وأجريت مشاورات مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

١٦- وفي شباط/فبراير، نفذ المعهد برنامج توعية بشأن التزامات منظمات المجتمع المدني وأجهزة إنفاذ القانون المتعلقة بحقوق الإنسان بشأن حماية الأطفال والنساء من المنشورات والمواد الإباحية وأشكال الإيذاء الأخرى على الإنترنت، ومنع انتهاك حقوقهم.

١٧- وفي ٦ و٧ آذار/مارس، عُقد الاجتماع العام السنوي لإعلان مؤتمر كيغالي الدولي السادس المعني بموضوع "مكافحة العنف ضد النساء والفتيات: دور الهيئات الأمنية والمجتمع". وقد ألقى ممثل عن المعهد خطاباً في المؤتمر عن دور الهيئات الأمنية في منع جرائم الاتجار بالبشر. وتضمن الحضور أفراداً من أجهزة الشرطة والقوات المسلحة والأجهزة الاستخباراتية وغيرها من الوكالات والأجهزة الأمنية من جميع البلدان الأفريقية الممثلة في الاجتماع.

١٨- ونظّم المعهد في ٢٠ نيسان/أبريل حلقة دراسية وطنية في أوغندا لتحسين مستوى التعاون بين الإدارات والهيئات الحكومية المسؤولة عن حماية البيئة من خلال استخدام خطة عمل منسقة للتدخل. وحضر هذه الحلقة ٣٥ مشاركاً، ناقشوا الحاجة إلى الدعم التقني من الشركاء الدوليين، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، فضلاً عن مناقشة أهمية مشاركة المجتمعات المحلية. كما شارك في هذه الحلقة الدراسية ممثلون عن الحكومة والأوساط الأكاديمية والعلمية والمهنية والمنظمات غير الحكومية، وخبراء في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.

١٩- وكانت حكومة أوغندا، البلد المضيف للمعهد، تتزعم الجهود المبذولة لتعزيز الدعم المقدم إلى المعهد، من أجل الحفاظ على طاقته الوظيفية. وقد تقدمت الحكومة بطلبات محددة لمؤسسات دولية وإقليمية مختلفة، منها الجمعية العامة، والاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وجماعة شرق أفريقيا. وتزعمت أوغندا الجهود الرامية إلى تناول استراتيجيات تعبئة الموارد الخاصة بالمعهد في جلسة خاصة للتشاور بين الدول الأعضاء، انعقدت على هامش الاجتماع التنفيذي للاتحاد الأفريقي الذي عُقد في أديس أبابا في شهر تموز/يوليه.

٢٠- وعُقد، في أديس أبابا في شهر تموز/يوليه، اجتماع مع الدول الأعضاء لمناقشة التمويل والدعم التقني اللازمين للمعهد. وتضمن العدد الإجمالي للحضور ٣٠ موفداً من أوغندا وزامبيا وكينيا ونيجيريا، بالإضافة إلى ممثلين عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقد تعهدت اللجنة بالتعاون مع المعهد بهدف تعزيز أنظمة العدالة الجنائية في الدول الأعضاء.

٢١- وفي ٦ تموز/يوليه، تولى المعهد، بالتعاون مع جامعة برمنغهام، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، تنظيم مناقشة المائدة المستديرة الثانية حول تنظيم العملات الافتراضية في أوغندا. واعتمد ما مجموعه ٢٩ مشاركاً إعلاناً بالمبادئ الأساسية بشأن تنظيم العملة المشفرة في أوغندا، على أن تُكرّر في مناطق أخرى.

٢٢- ومن ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليه، انعقد المؤتمر الإقليمي لشرق أفريقيا بشأن الجريمة السيبرانية والأدلة الإلكترونية في موريشيوس، بهدف تحسين القدرات الإقليمية بشأن الجريمة السيبرانية. وركز المؤتمر على أهمية الأدلة الرقمية وعلى تحسين فعالية تدابير العدالة الجنائية والتعاون الدولي في المنطقة. وقد شارك في تنظيم المؤتمر كلٌّ من الرابطة الدولية لأعضاء النيابة العامة، وحكومة موريشيوس، ومشروع مجلس أوروبا الممدد المتعلق بالتدابير العالمية لمكافحة الجريمة السيبرانية (المعروف باسم GLACY+)، وحضره موظفون ومسؤولون في هيئات التحقيق والنيابة العامة والجهات القضائية من ١٣ بلداً.

٢٣- وخلال الفترة الممتدة بين شهري آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر، شارك المعهد مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أنشطة تم الجانين من أجل تعزيز قدرة المعهد على خدمة المنطقة.

هاء- المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي وسياسة العدالة الجنائية

٢٤- خلال عام ٢٠١٧، اضطلع المركز بمبادرة كبيرة لصقل رؤيته، من خلال تنسيق عمله مع خمسة مواضيع ومحاور أساسية، هي الوصول إلى العدالة، والعدالة التصالحية، ومكافحة العنف ضد

المرأة والطفل، وسياسات المرافق الإصلاحية، وجهود مكافحة الفساد. وتتماشى تلك المواضيع مع أولويات المكتب والحكومة الكندية وحكومة مقاطعة كولومبيا البريطانية. وفيما يلي نظرة عامة على الأنشطة الرئيسية التي نُفذت خلال عام ٢٠١٧:

(أ) في شهر آذار/مارس، شارك المدير التنفيذي للمركز في اجتماع فريق الخبراء من المستوى الثالث لمبادرة المكتب "التعليم من أجل العدالة" (E4J)؛

(ب) في شهر نيسان/أبريل، أعد أحد كبار الموظفين بالمركز تقريراً بالنيابة عن الفريق العامل المعني بقياس مدى تيسر الوصول إلى العدالة في كولومبيا البريطانية، الذي يترأسه رئيس القضاة في كولومبيا البريطانية؛

(ج) في شهر تموز/يوليه، قدم اثنان من كبار الموظفين تقريراً بعنوان "تحسين الوصول إلى العدالة للمرأة التي تعيش في المناطق الريفية والنائية في كولومبيا البريطانية: استعراض الممارسات من كندا والخارج لتحسين تدايرنا" إلى مؤسسة القانون في كولومبيا البريطانية.

٢٥- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، شارك أحد كبار الموظفين في اجتماع فريق الخبراء المعني بالعدالة التصالحية في المسائل الجنائية، الذي استضافته الحكومة الكندية بالنيابة عن المكتب. ولدعم المناقشات، تم إعداد ورقة معلومات أساسية، بمشاركة المنظمات التالية: معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الإحرام ومعاملة المجرمين؛ ومعهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين؛ والمعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المنتسب إلى الأمم المتحدة؛ ومعهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين؛ وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية؛ ومعهد راؤول فالينبرغ.

٢٦- وتضمنت الأنشطة الأخرى التي جرى تنفيذها خلال عام ٢٠١٧ ما يلي:

(أ) أعد أحد كبار الموظفين بالمركز تقريراً بعنوان "أثر إصدار العقوبات والقرارات القضائية الأخرى على أطفال الآباء المخالفين للقانون: الآثار على عملية إصلاح نظام إصدار العقوبات" وعرضه على الحكومة. وإضافة إلى ذلك، قُدمت مذكرة إحاطة عن تخفيف أثر العقوبات الجنائية والقرارات القضائية الأخرى على أطفال المجرمين؛

(ب) في شهر حزيران/يونيه، نظّم المركز واستضاف ندوة لمدة يوم واحد لأصحاب المصلحة المشاركين في مؤسسات التعليم ما بعد الثانوي في كولومبيا البريطانية لمناقشة الاستراتيجيات المستندة إلى الأدلة اللازمة للتعامل مع العنف الجنسي في أحرام الجامعات والكليات؛

(ج) خلال عام ٢٠١٧، قدم أحد كبار موظفي المركز المساعدة التقنية للمعهد التايلاندي للعدالة في مشروعين بحثيين، أحدهما عن المرأة كصانعة للعدالة في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، والآخر عن تدابير العدالة الجنائية المراعية للمنظور الجنساني والممارسات الجيدة في جنوب شرق آسيا بهدف التصدي للعنف الموجه ضد المرأة.

٢٧- وفي عام ٢٠١٧، تضمنت الأنشطة المنفذة في مجال مكافحة الفساد ما يلي:

(أ) أقام المركز شراكة مع منظمة الشفافية الدولية وكلية الحقوق بجامعة كولومبيا البريطانية لتقديم سلسلة من تسع حلقات عمل ومؤتمرات وندوات، تركز على جوانب الفساد، مع التأكيد على الصناعات الاستخراجية. وكان الهدف من هذه الفعاليات هو زيادة التوعية وبناء القدرات. واحتتمت هذه السلسلة بندوة عن التغلب على الفساد، انعقدت في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧؛

(ب) في شهر أيلول/سبتمبر، شارك أحد كبار موظفي المركز في تنظيم مؤتمر دولي في تورنتو، بعنوان "نحو حوكمة جديدة لمنع الفساد".

واو- المعهد الأسترالي لعلم الجريمة

٢٨- اضطلع المعهد الأسترالي لعلم الجريمة بالأنشطة البحثية التالية خلال عام ٢٠١٧:

(أ) استمر برنامج المعهد البحثي عن الاتجار بالبشر والرق خلال العام، مما أسفر عن نشر تقرير عن استغلال العمالة في قطاع البناء في أستراليا؛

(ب) في إطار برنامج المعهد المعني بالجريمة السيبرانية والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، نُشر تقريران عن ارتكاب أعمال الغش والاحتيال ضد الحكومة الأسترالية. ونُظم برنامج عمل لدراسة سيرة الحياة الإجرامية للمجرمين في عالم الجريمة المنظمة. كما استضاف المعهد، بالتعاون مع الجامعة الوطنية الأسترالية، المنتدى الثاني لبحوث الجريمة المنظمة، الذي جمع أكثر من ٣٠ أكاديمياً يجرون أبحاثهم حالياً عن الجريمة المنظمة من أنحاء أستراليا لعرض أعمالها ومناقشتها؛

(ج) أُعدت مجموعة من التقارير عن ضحايا الجرائم العنيفة في أستراليا، بما في ذلك تقرير إحصائي عن جرائم القتل في أستراليا، وتقارير بحثية عن التطرف العنيف، والعودة للعمل بعد التعرض لحادثة سرقة تحت تهديد السلاح. كما نُشر استعراض منهجي عن أساليب التحقيق في الجرائم العنيفة. وقام المعهد كذلك بتوسيع نطاق برنامجه البحثي عن تدابير قوات الشرطة ليشمل حوادث العنف المنزلي والأسري؛

(د) نُشرت أيضاً سلسلة من التقارير عن الجرائم المتعلقة بالمخدرات، بما في ذلك تقرير عن الآثار الاجتماعية لتعاطي الميثامفيتامين، ودراسة تستعرض إباحة تعاطي القنب في الولايات المتحدة. كما استمر المعهد في تشغيل برنامج "مراقبة تعاطي المخدرات في أستراليا" في كل من أدليد وبريسبين وبيرت وسيدني؛

(هـ) خلال العام، تعاون المعهد مع كل من جامعة تاماسات وجامعة غريفت في إعداد بحث لصالح المعهد التايلندي للعدالة، بهدف دعم عملية وضع استراتيجية وطنية لمنع جرائم الشباب؛

(و) استمر المعهد أيضاً في إدارة سلسلة من برامج المراقبة الإحصائية المرتبطة بالعدالة الجنائية التي ترفع تقارير سنوية أو نصف سنوية عن حالات الوفاة في السجن، وجرائم الغش والاحتيال التي تعرضت لها الحكومة الأسترالية، وجرائم القتل؛

(ز) نجح المعهد، من خلال برنامج منح أبحاث علم الجريمة الخاص به، في تمويل ونشر بحث عن استخدام الدوائر التلفزيونية المغلقة، والكاميرات المثبتة على الملابس الشخصية، والتحقيق في الجرائم العنيفة الخطيرة، والضعف الإدراكي لبعض السجناء من السكان الأصليين، والإبلاغ عن حالات إيذاء المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين لضباط الاتصال المسؤولين عن ذلك لدى الشرطة، وعن مجرمي الاستغلال الجنسي للأطفال على الإنترنت؛

(ح) شارك المعهد في استضافة مؤتمرين كبيرين في عام ٢٠١٧: المؤتمر الدولي الخامس المعني بالجريمة السيبرانية والتحقيقات الجنائية الحاسوبية، الذي انعقد في بروكيتش بأستراليا في شهر تموز/يوليه، والمؤتمر الثالث عشر لجمعية علم الجريمة في أستراليا ونيوزيلندا، الذي انعقد في كانبيرا في شهر كانون الأول/ديسمبر؛

(ط) خلال عام ٢٠١٧، واصل المعهد عمله على أربعة موضوعات بحثية ذات أولوية، هي: العنف الأسري والمنزلي، والحد من اللجوء إلى العقوبات السالبة للحرية، ومستقبل الجريمة والعدالة، والتعرف على الروابط بين الجرائم الكثيرة الحدوث والجريمة المنظمة.

زاي- معهد سيراكوزا الدولي للعدالة الجنائية وحقوق الإنسان

٢٩- في عام ٢٠١٧، اضطلع معهد سيراكوزا الدولي للعدالة الجنائية وحقوق الإنسان بجملة أنشطة منها ما يلي:

(أ) مشروع البحث وبناء القدرات الممتد لعامين، والمعنون "تعزيز مكافحة الاتجار غير المشروع في جنوب شرق أوروبا"، والذي يهدف إلى تعزيز تدابير العدالة الجنائية للتصدي للاتجار غير المشروع في ١٢ بلداً في جنوب شرق أوروبا، وذلك من خلال إجراء تقييمات وطنية وإقليمية متعمقة، وابتكار مناهج تدريبية متخصصة. وجرى توقيع مذكرات تفاهم مع مجموعة واسعة من مؤسسات العدالة الجنائية الوطنية في المنطقة؛

(ب) مشروع التوأمة بين إيطاليا وكوسوفو،^(١) والمعنون "تعزيز الكفاءة والمساءلة والشفافية في النظام القضائي ونظام الادعاء العام في كوسوفو"، والذي نظمت في إطاره ٥٥ بعثة إلى برشتينا بمشاركة ٩٠ خبيراً من إيطاليا، بهدف تعزيز استقلالية النظام القضائي ونظام الادعاء العام في كوسوفو وتعزيز كفاءته وشفافيته واستدامته؛

(ج) في إطار مشروع "استقلالية القضاء في لبنان: أولوية اجتماعية"، نسق المعهد العديد من الأنشطة. حيث نظمت خلال الفترة من ٢ إلى ٦ نيسان/أبريل زيارة دراسية لوفد لبناني إلى روما للاطلاع على النظام القضائي الإيطالي. كما نسق المعهد مشاركة قضاة إيطاليين في حلقة عمل حول دور المدعين العامين في النظام القضائي، عقدت في بيروت يومي ٢٠ و ٢١

(١) ينبغي فهم جميع الإشارات إلى كوسوفو الواردة في هذه الوثيقة في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

تشرين الثاني/نوفمبر. وبالإضافة إلى ذلك، نسق المعهد مشاركة قضاة إيطاليين في دورة حول وسائل الإعلام والقضاء، عُقدت في بيروت في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر؛

(د) عُقدت الدورة التخصصية السابعة عشرة لأخصائيي القانون الجنائي الشباب المعنية بالقانون الجنائي الدولي في سيراكوزا، بإيطاليا، في الفترة من ٢١ إلى ٣١ أيار/مايو. وكان موضوع الدورة "المحكمة الجنائية الدولية في ذكرى تأسيسها الخامسة عشرة". وحضر الدورة ٤١ مشاركاً من ٢٦ بلداً، وركزت على مواضيع مثل التكامل والخطورة؛ والضحايا، وأفريقيا والمحكمة الجنائية الدولية؛ وجريمة العدوان؛ والولاية القضائية للمحكمة؛ والإجراءات والأدلة؛ والمشاركة في الأنشطة الجنائية؛

(هـ) عُقد اجتماع خبراء رفيع المستوى حول الاتجار غير المشروع والجرائم ذات الصلة، في الفترة من ١ إلى ٣ آذار/مارس، في سيراكوزا. وقد بحث مسألة الاتجار غير المشروع من منظورات مختلفة، تناولت علاقته بالملكية الثقافية، والحياة البرية، ومنتجات التبغ، والموارد الطبيعية، ومنتجات الطبية، والاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية، وكذلك الصلات بين الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأسلحة وتهريب المهاجرين؛

(و) قدمت الدورة التخصصية الثانية للنواب العامين المبتدئين، حول موضوع "العدالة الجنائية الدولية والتعاون الدولي في المسائل الجنائية"، التدريب بشأن الجرائم الدولية والعبارة للحدود الوطنية، والمساعدة القانونية المتبادلة بين النظرية والتطبيق. وحضر الدورة ٥٧ مشاركاً خلال الفترة من ٣ إلى ١٤ تموز/يوليه؛

(ز) يتناول المشروع الأوروبي المعنون "إذكاء الوعي وتنقل الموظفين بشأن التطرف في السجون ودوائر مراقبة سلوك المفرج عنهم"، سبل منع التطرف داخل السجون. وتشمل الجهود اعتماد تدابير وقائية، ووضع منهجية لتقييم المخاطر، وتعزيز الخبرة في تحديد المخاطر، وتعزيز الكفاءات المهنية لموظفي السجون والموظفين المسؤولين عن مراقبة سلوك المفرج عنهم من أجل تنفيذ استراتيجيات الخروج قبل الإفراج عنهم؛

(ح) يعد البرنامج الدولي لتدريب محامي الدفاع برنامجاً تدريبياً ذا توجه عالمي، صُمم خصيصاً لمحامي الدفاع الدوليين والمحامين والقانونيين الداخليين الذين يتعاملون مع القضايا المتصلة بالجرائم الدولية. وكانت الدورة الأولى، التي دارت حول موضوع "أساسيات حقوق الدفاع أمام المحاكم الدولية"، قد عُقدت في الفترة من ١٥ إلى ١٩ أيار/مايو؛ وتناولت الدورة الثانية موضوع "القضايا المتعلقة بالجرائم المالية وغسل الأموال وتمويل الإرهاب: الأنماط والمسائل القانونية"، وعُقدت في الفترة من ١٧ إلى ١٩ تموز/يوليه.

حاء- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

٣٠- تأسست جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في عام ١٩٧٨. وتعد الجامعة، التي تقع في الرياض، مؤسسة تعليمية فريدة من نوعها في العالم العربي، حيث إنها تخصص في الدراسات المتقدمة المتعلقة بالأمن على مستوى طلاب الدراسات العليا، بما في ذلك برامج الدبلوم ودرجة

المجستير ودرجة الدكتوراه. كما تقدم الجامعة برامج دبلوم وشهادات أخرى، وتنظم دورات تدريبية ومعارض تتعلق بالأمن. وتعد الجامعة باستمرار مؤتمرات أمنية وحلقات دراسية وتنظم معارض لنشر الوعي بشأن الأمن وتطوير مهارات ومعارف العاملين في مجال الأمن. وتناسب هذه الجامعة إلى الأمم المتحدة. ولمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع <http://nauss.edu.sa>.

طاء- المعهد الوطني للعدالة التابع لوزارة العدل بالولايات المتحدة الأمريكية

٣١- المعهد الوطني للعدالة هو الفرع المعني بالبحث والتقييم والتطوير في وزارة العدل بالولايات المتحدة الأمريكية. ورسالة المعهد هي أن يوفر ما يلزم من معارف وأدوات موضوعية ومستقلة تستند إلى أدلة لمواجهة التحديات المرتبطة بالجريمة والعدالة، وخصوصاً على صعيد الولايات والصعيد المحلي في الولايات المتحدة. ودعماً لهذه الرسالة، يخصص المعهد استثمارات في مجالات رئيسية ثلاثة، هي: البحوث بشأن المسائل المتصلة بالجريمة والعدالة الجنائية، واستخدام التكنولوجيا لأغراض إنفاذ القانون، وتوفير خدمات الاستدلال الجنائي التي تدعم أجهزة العدالة الجنائية. فعلى سبيل المثال، يستمر المعهد في تنفيذ برنامجه المعني بالمسائل عبر الوطنية، الذي ينفق على دراسات بحثية وتقييمية للمسائل الدولية التي تؤثر على إنفاذ القانون في الولايات المتحدة وخارجها، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، منع ومكافحة الإرهاب والاتجار بالأشخاص والتصدي لهما. ومن الجهات المستفيدة من استثمارات المعهد في أنشطة البحث والتطوير والتقييم أجهزة إنفاذ القانون والنيابة العامة والمؤسسات الإصلاحية والعديد من الهيئات المجتمعية التي تتعامل مع نظام العدالة الجنائية. ويمكن الاطلاع على قائمة كاملة ببرامج المعهد وشركائه في الموقع www.nij.gov.

٣٢- وما زال المعهد يشارك مشاركة نشطة في المبادرات الدولية، ويدعم المكتب بعدد من الطرائق. وكثيراً ما تتقاطع أبحاث المعهد، إلى حد بعيد جداً، مع المواضيع التي تخص المكتب. ويمكن الاطلاع على نتائج جميع مبادرات المعهد البحثية على الموقع الشبكي لدائرة المراجع الوطنية في مجال العدالة الجنائية (www.ncjrs.gov). كما يدعم المعهد موقعاً إلكترونيًا (crimesolutions.gov) يقوم بعرض وتقييم فاعلية البرامج والممارسات في مجال العدالة الجنائية، وقضاء الأحداث، وخدمات ضحايا الجرائم.

ياء- معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني

٣٣- في عام ٢٠١٧، واصل معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، في إطار برنامجه للعدالة الفعالة والمنصفة، تنفيذ الأنشطة والمساهمة في الإنجازات التي تهدف إلى دعم تنفيذ معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وفيما يلي ملخص لهذه الأنشطة. ويمكن الاطلاع على وصف كامل لأنشطة المعهد على الموقع www.rwi.lu.se.

٣٤- ففي مجال تنمية القدرات، نُفذت الأنشطة التالية:

(أ) في شرق أفريقيا، يَسِّر المعهد تنظيم حلقة دراسية لقضاة محكمة العدل لشرق أفريقيا مع التركيز، بشكل خاص، على تحليل السوابق القضائية لحقوق الإنسان وتنفيذ القرارات في الولايات القضائية المضاهية؛

(ب) في غرب أفريقيا، أبرم المعهد مذكرة تفاهم مع محكمة العدل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن التعاون على تعزيز المعرفة والمهارات المتعلقة بحقوق الإنسان لدى القضاة وموظفي المحاكم؛

(ج) بالتعاون مع مصلحة السجون الكينية، ساهم المعهد في تعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان لدى ٢٠ ضابطاً مسؤولاً بالسجون ولدى موظفيهم المعنيين بحقوق الإنسان؛ كما قام بتدريب ٢٠ ضابطاً من ضباط السجون وضباط مراقبة السلوك على تقييم المخاطر والاحتياجات؛ كما يسر المعهد إعداد توجيهات سياساتية وطنية بشأن حقوق الإنسان لتعزيز الامتثال لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) وغيرها من المعايير الدولية ذات الصلة؛

(د) بالتعاون مع المؤسسات الإصلاحية في سيراليون وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أجرى المعهد مراجعات تتعلق بحقوق الإنسان في ثلاث مؤسسات إصلاحية؛ كما ساهم في تنفيذ حلقة عمل لتخطيط العمل في مجال حقوق الإنسان لجميع مديري المراكز والقادة الإقليميين للخدمات الإصلاحية؛ وقدم استشاراته بشأن استعراض الإطار التشريعي بهدف ضمان امتثاله لقواعد نيلسون مانديلا وغيرها من المعايير الدولية الأخرى ذات الصلة؛

(هـ) في كمبوديا، ساهم المعهد، بالتعاون مع الأكاديمية الملكية للمهن القضائية، في وضع وتنفيذ دورات دراسية إلزامية معتمدة في مجال حقوق الإنسان للمتدربين على مهنة القضاة ووكلاء النيابة وكتابة المحاكم في المناهج الدراسية في الأكاديمية. وعلاوة على ذلك، أعد المعهد إحدى مسابقات المحاكم الصورية الجديدة لطلاب الأكاديمية ونفذها بالتعاون مع الأكاديمية؛

(و) في الصين، واصل المعهد دعمه لتنفيذ إصلاح قضاء الأحداث في الصين بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، مع إيلاء عناية خاصة لدور الأخصائيين الاجتماعيين في إجراءات قضاء الأحداث؛

(ز) في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أعد المعهد، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، دليلاً مشتركاً لحرية التعبير وحظر التحريض على الكراهية لغرض استخدامه في تدريب القضاة والمدعين العامين من قبل المعاهد القضائية في المنطقة؛

(ح) عمد المعهد، بالتعاون مع المعاهد القضائية في سبعة بلدان عربية، إلى نشر دراسات ومواد متعلقة بالعلاقة بين القانون الوطني والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٣٥ - وفي مجال المؤتمرات، نُفذت الأنشطة التالية:

(أ) شارك المعهد بمساهماته ودعمه في أول ملتقى قضائي للجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتناول الملتقى تبادل الممارسات الفضلى بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان وانعقد في كوالالمبور في الفترة من ١٣ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٧؛

(ب) نظّم المعهد اجتماع مائدة مستديرة دولياً لمناقشة الصلة بين الفساد وحقوق الإنسان، وبحث إمكانية استخدام مناهج قائمة على حقوق الإنسان في الجهود المبذولة لمكافحة الفساد. وقد اعتمد ما مجموعه ٢٩ توصية في اجتماع المائدة المستديرة الذي انعقد في لوند، بالسويد، يومي ١٣ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر.

كاف- المركز الدولي لمنع الجريمة

٣٦- في عام ٢٠١٧، شارك المركز الدولي لمنع الجريمة في الأنشطة التالية:

- (أ) المؤتمر الإقليمي بشأن سلامة المجتمع ومنع العنف والجريمة (جوهانسبرغ، ١٤ و ١٥ آذار/مارس)؛
- (ب) الدورة السادسة والعشرون للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية (فيينا، ٢٢ إلى ٢٦ أيار/مايو)؛
- (ج) حلقة العمل التأسيسية لمشروع "تحسين تدابير أفريقيا للتصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية" (كيب تاون، جنوب أفريقيا، ٣ إلى ٦ تموز/يوليه)؛
- (د) المؤتمر العالمي الثالث بشأن مراقبة السلوك بعد الإفراج (طوكيو، ١٢ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر)؛
- (هـ) المؤتمر السنوي التاسع عشر للرابطة الدولية للإصلاحات والسجون (لندن، ٢٢ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر)؛
- (و) المنتدى الأفريقي الثاني للسلامة الحضرية (دوربان، جنوب أفريقيا، ١ إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر)؛
- (ز) المؤتمر الثامن والثلاثون لجمعية كيبك لعلم الجريمة (سان سوفور، كندا، ٨ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر)؛
- (ح) المؤتمر الدولي الأول المعني بمنع الجريمة والعنف والوقاية الاجتماعية من الإدمان لبناء السلام (مازاتلان، المكسيك، ١٧ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر)؛
- (ط) المنتدى الدولي الرابع للمعهد الكوري لعلم الجريمة والاجتماع التنسيقي لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية (سول، ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر).
- ٣٧- واضطلع المركز بالأنشطة التالية في عام ٢٠١٧:

- (أ) عُقدت الندوة الدولية الثانية عشرة للمركز في مونتريال، كندا، من ٦ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وكان عنوانها "استراتيجيات منع الجريمة في القرن الحادي والعشرين: الممارسات والسياسات المتطورة". وقد انصب تركيز الندوة على تطور دور الجهات الفاعلة في مجال منع الجريمة والتحديات المتعلقة بالتنسيق والتعاون بين الحكومات؛

(ب) نظّم المركز مؤتمراً مصغراً في مقره في شهر شباط/فبراير ليعرض رسمياً الطبعة الخامسة من "التقرير الدولي عن منع الجريمة والسلامة المجتمعية: المدن والخطوة الحضريّة الجديدة" الصادر عنه.

٣٨- ونشر المركز تقريرين: دراسة مقارنة دولية بعنوان "استراتيجيات منع الجريمة الوطنية للحد من عنف الشباب"، ودراسة دولية حول التحديات التي تواجه الممارسين في الخطوط الأمامية بعنوان "منع التطرف المؤدي إلى العنف".

٣٩- وفي مجال الشراكات الاستراتيجية والمساعدة التقنية، تضمنت أنشطة المركز في عام ٢٠١٧ ما يلي:

(أ) كلف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المركز بإجراء تقييم لرصد الجريمة على الصعيدين الوطني والإقليمي وتحليل برامج تستند إلى أدلة لمنع العنف والجريمة في أوساط الشباب في بربادوس وغيانا وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا؛

(ب) وُجّهت دعوة إلى المركز من قبل برنامج التعليم الآمن، الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، لتوفير المساعدة التقنية في التخطيط الاستراتيجي ولحضور ندوة مع مسؤولين حكوميين من هندوراس؛

(ج) تلقى المركز طلباً من حكومة مونتريال، بكندا، لمراجعة إجراءات السلامة المحلية في أحياء أنجو ولا سال وروزمنت لابتيت باتري؛

(د) واصل المركز، بالتعاون مع مصلحة إدارة السجون في فرنسا، العمل على تنفيذ إجراءات التدخل والتصدي لمنع التطرف العنيف ضمن النظام الوطني لمراقبة السلوك بعد الإفراج في مدن غرونوبل وليون ونيس.

لام- معهد الدراسات الأمنية

٤٠- معهد الدراسات الأمنية هو مؤسسة أفريقية مستقلة غير ربحية تهدف إلى تعزيز الأمن البشري على مستوى القارة. ويوجد المقر الرئيسي للمعهد في بريتوريا، وله مكاتب إقليمية في أديس أبابا وداكار ونيروبي وله حضور في أبيدجان وباماكو وبروكسل وياوندي. ويجري المعهد أبحاثاً موثوقة ومستقلة، كما يقدم خدمات استشارية متخصصة في مجال السياسة العامة ويوفر تدريبات عملية ومساعدة تقنية.

٤١- وفي عام ٢٠١٧، نفذ المعهد الأنشطة التالية في مجال التصدي للتهديدات العابرة للحدود الوطنية والجريمة الدولية والإرهاب:

(أ) أطلق برنامجاً بتمويل من الاتحاد الأوروبي يهدف إلى تخفيف الأثر الناجم عن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في إفريقيا، وذلك بالشراكة مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والمبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية؛

- (ب) قدّم تدريباً لمحققين ومدعين عامين وقضاة ومسؤولين حكوميين آخرين في أفريقيا في مجال الجريمة العابرة للحدود الوطنية والجريمة الدولية والإرهاب؛
- (ج) قدّم تدريباً متخصصاً في مكافحة الإرهاب لكبار المدعين العامين ومسؤولي أجهزة الشرطة من جنوب وشرق وغرب إفريقيا؛
- (د) أصدر نشرته الإخبارية الأسبوعية، "CT Week in Review"، التي تتناول مكافحة الإرهاب في أفريقيا وخارجها ويمكن الوصول إليها على الإنترنت على الموقع <https://issafrica.org/ctafrika/week-in-review>
- (هـ) قدّم خدمات استشارية متخصصة للأمين العام بشأن المشكلات المتعلقة بسيادة القانون، ومكافحة الإرهاب، ومكافحة التطرف العنيف؛
- (و) عمل المعهد بوصفه الشريك التنفيذي وقائد الاتحاد لآلية الاتحاد الأوروبي المتبعة في مكافحة الإرهاب ورصده والإبلاغ عنه وتوفير الدعم اللازم لذلك؛
- (ز) حضر جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وتواصل مباشرة مع الدول الأفريقية ويسر إجراء مناقشات رفيعة المستوى عن العدالة الجنائية الدولية؛
- (ح) أسدى المشورة للمنتدى الاقتصادي العالمي بشأن الإرهاب والاقتصاد غير المشروع والفساد والهشاشة والعنف والنزاع؛
- (ط) تعاون مع المكتب، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، والإنتربول والمركز العالمي للأمن التعاوني.
- ٤٢- وفيما يتعلق بإرساء العدالة ومنع العنف، تضمنت الأنشطة التي قام بها المعهد ما يلي:
- (أ) نشرُ مجلة *South African Crime Quarterly* (الجريمة في جنوب أفريقيا) الفصلية وتقارير دورية عن الأمن الإقليمي؛
- (ب) العمل بتمثابة خبير موارد في مجال خدمات الشرطة والجريمة والعدالة لدى لجنة شؤون الشرطة في برلمان جنوب أفريقيا؛
- (ج) رصد وتحليل اتجاهات الجريمة والعدالة والإدارة، بما في ذلك سير عمل نظام العدالة الجنائية؛
- (د) تعاون مع هيئة رصد الفساد في حملة ناجحة لضمان أسلوب تعيينات أفضل على مستوى مفوضي الشرطة. وهدفت الحملة في نهاية المطاف إلى تعزيز خدمة شرطية فعالة وقوية ومستقلة؛
- (هـ) أجرى بحثاً وتحليلاً للجريمة تضمن وسائل التصدي الفعالة للجريمة والعنف، وبناء مدن أكثر أماناً، والمشاركة المدنية، والبحوث المبتكرة بخصوص العنف الأبوي وعنف العشير؛

(و) أدار مركز معلومات وتحليل الجريمة والعدالة، وهو مصدر للمعلومات والتحليل يتسم بسهولة استخدامه، ومناسب من حيث الوقت، ودقيق وموثوق به، ويمكن الوصول إليه على الإنترنت على الموقع www.issafrika.org/crimehub؛

(ز) تعاون مع دوائر الشرطة في جنوب أفريقيا في تحليل إحصاءات الجريمة الفصلية والسنوية على مستوى البلاد؛

(ح) قدم معلومات وتحليلات متعلقة بالسياسات والاستراتيجيات والأداء؛

(ط) ساهم في تعزيز سلامة المجتمع؛

(ي) استضاف حلقات دراسية وندوات وجلسات إحاطة لصناع القرار والسياسات.

٤٣- وفي عام ٢٠١٧، تناولت منشورات المعهد العديد من المواضيع بما في ذلك حفظ الأمن ومنع العنف وتهريب المهاجرين وجرائم الحياة البرية وقضايا مكافحة الإرهاب والعدالة الجنائية الدولية. ويمكن الاطلاع على تلك المنشورات على الموقع الإلكتروني للمعهد (www.issafrika.org).

ميم- المعهد الكوري لعلم الإجرام

٤٤- سعى المعهد الكوري لعلم الجريمة منذ إنشائه إلى الوفاء بواجباته وتكليفاته الأساسية، وهي تحديداً إجراء بحوث شاملة ومنهجية عن الجرائم واتجاهاتها وأسبابها الجذرية، وتدابير تصدي قوات الشرطة لها؛ وإجراء بحوث مشتركة مع معاهد رائدة في الداخل والخارج؛ والتعاون والتبادل الدولي في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وفي عام ٢٠١٧، نشر المعهد ٣٧ تقريراً بحثياً حول قضايا ومواضيع مختلفة في علم الجريمة. وفيما يلي أبرز أنشطة المعهد:

(أ) في ٢٦ أيار/مايو، شارك المعهد في استضافة المؤتمر الربيعي للاستدلال الرقمي الجنائي الدولي لعام ٢٠١٧ حول موضوع الاتجاهات التكنولوجية الدولية في مجال الاستدلال الجنائي الحاسوبي، بالتعاون مع مكتب المدعي العام الأعلى والمعهد الكوري لعلوم الطب الشرعي والرابطة الكورية للاستدلال الجنائي الرقمي ووكالة حماية حقوق التأليف والنشر الكورية؛

(ب) في ٨ أيار/مايو، تلقى المعهد الجائزة السنوية للتميز في البحوث من المجلس الوطني لبحوث الاقتصاد والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية في جمهورية كوريا؛

(ج) شارك مدير المركز الدولي للبحوث الاستراتيجية في المؤتمر السنوي التاسع للجمعية الآسيوية لعلم الجريمة، الذي عُقد في كيرنز بأستراليا، في الفترة من ١٠ إلى ١٣ تموز/يوليه، حيث قدم عرضاً حول تدابير تصدي العدالة الجنائية لعمليات الاحتيال الإلكتروني الناشئة في المجتمع العالمي؛

(د) شارك مدير المركز الدولي للبحوث الاستراتيجية ونائبه في المؤتمر السنوي الثالث والسبعين للجمعية الأمريكية لعلم الجريمة، الذي عُقد في فيلادلفيا، بالولايات المتحدة الأمريكية، في الفترة من ١٥ إلى ١٨ من شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وتولى مدير المركز رئاسة اجتماع المائدة

المستديرة بعنوان "هل مشكلات قضاء الأحداث تحت السيطرة؟ البحث عن تدابير فعالة وتطوير استراتيجيات أفضل"؛

(هـ) استضاف المعهد منتداه الدولي لعام ٢٠١٧ جنباً إلى جنب مع الاجتماع التنسيقي الخريفي لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي عُقد في سول يومي ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر. وحضر المنتدى، الذي يحمل عنوان "استراتيجيات تنفيذ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لبناء مجتمعات أفضل"، ١٠ أكاديميين وممارسين من ١٣ معهداً متنسباً لشبكة البرنامج، حيث تبادلوا أفضل الممارسات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٥ و ١١ و ١٦؛

(و) زار المعهد الأفراد التالي ذكرهم: مدعون عامون من المملكة العربية السعودية في ٢٧ نيسان/أبريل؛ ونائب عميد كلية الحقوق بجامعة رينمين الصينية في ٢٤ آب/أغسطس؛ وأعضاء من جمعية قانون الإجراءات الجنائية الصينية في ٧ أيلول/سبتمبر؛ وأعضاء نيابة من هندوراس في ١ تشرين الثاني/نوفمبر؛ ورؤساء النيابة العامة من تايلند في إطار الدورة التدريبية السابعة والثلاثين لرؤساء النيابة العامة، في ١٣ كانون الأول/ديسمبر؛

(ز) في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قام مدير المركز الدولي للبحوث الاستراتيجية ونائبه بزيارة المعهد الوطني للعدالة. وأتاحت تلك الزيارة الفرصة لكلا المعهدين لتبادل الآراء بشأن مختلف قضايا العدالة الجنائية وتعزيز الشراكة بشكل أكبر.

نون - معهد بازل للحكومة

٤٥ - يواصل معهد بازل للحكومة تنفيذ برنامج متعدد الأوجه لمكافحة الفساد. ويدعم المعهد الجهات الفاعلة المحلية والدولية في جميع أنحاء العالم، من القطاع العام أو الخاص على حد سواء، في جهودها الرامية لكبح ومنع الفساد وتعزيز سيادة القانون. ويجمع المزيج الفريد من أنشطة المعهد بين المنع والتنفيذ، ويستخدم ذلك المزيج أيضاً للبحوث التطبيقية الداخلية لتوجيه المساعدة التقنية (والعكس)، كما يسعى إلى سد الفجوة بين القطاعين العام والخاص.

٤٦ - وفي عام ٢٠١٧، تضمنت أبرز الأنشطة التشغيلية ما يلي:

(أ) أحرز المعهد تقدماً ملحوظاً على صعيد جهوده المبذولة لتعزيز مفهوم العمل الجماعي كأداة فعالة لمكافحة الفساد في القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، انضم عضو رابع إلى "مبادرة صناعة تكنولوجيا المعادن"، التي أطلقت في عام ٢٠١٣ ويستمر المعهد في العمل كميسر لها. ويؤكد ذلك التوسع على أنه من المهم بالنسبة للصناعة التعامل مع تطلعاتها لمكافحة الفساد الخاصة بالأسواق. كما تم تكليف المعهد بتيسير مبادرتين جديدتين للعمل الجماعي خاصتين بقطاع التصنيع: إحداهما لقطاع صناعة العملات الورقية والأخرى لقطاع صناعة ماكينات المشروبات؛

(ب) بفضل الدعم المالي المستمر من سويسرا وليختنشتاين والمملكة المتحدة، يستمر خبراء المركز الدولي لاسترداد الأموال، التابع للمعهد، في دعم البلدان الشريكة للمعهد في تعزيز قدرتها على إجراء التحقيقات في قضايا الفساد وغسل الأموال المعقدة وملاحقة مرتكبيها قضائياً.

وتضمنت هذه الجهود تنفيذ برامج تدريبية قُطرية، في كل من أوغندا وبلغاريا وبوتان وجمهورية تنزانيا المتحدة ورومانيا. وجرى كذلك تنفيذ برامج تدريب إقليمية في شرق وجنوب أفريقيا، وذلك بالاشتراك مع السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ومركز مكافحة الفساد في الكومنولث الأفريقي. وتتوافر معلومات إضافية عن مجموعة البرامج التدريبية الشاملة للمركز على الموقع <https://forum.assetrecovery.org/training/overview>؛

(ج) يستمر المركز في إسداء نصائح ومشورة بشأن قضايا معينة للبلدان الشريكة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وشرق أوروبا، وأمريكا اللاتينية، ووسط آسيا. وقد ساهم ذلك في تحقيق نتائج إيجابية، بما فيها العديد من طلبات المساعدة الناجحة من الولايات القضائية الأجنبية، وزيادة ملحوظة في تقدم القضايا الداخلية، ومصادرة حجم كبير من الموجودات المحمّدة في أوروبا والتي كانت على وشك أن تعاد إلى بيرو؛

(د) بالاستفادة من هذه الرؤية العملية لاستعادة الموجودات، تعاون المركز مع حكومة سويسرا ومبادرة استرداد الموجودات المسروقة التابعة للمكتب والبنك الدولي من أجل تطوير أداة على الإنترنت لتعميم المبادئ التوجيهية لضمان فعالية استرداد الموجودات المسروقة ودليل الخطوات التدريبية المصاحب لها (<https://guidelines.assetrecovery.org>). وقد تضمنت المبادرة المتعددة السنوات مشاورات موسعة مع الممارسين من مجموعة واسعة من الولايات القضائية؛

(هـ) واصلت شعبة الحوكمة العامة بالمعهد العمل على مشروعين بحثيين رئيسيين. ويركز أحد هذين المشروعين، الذي يُسمى "الحوكمة غير الرسمية والفساد: تجاوز نماذج العمل الجماعي والهيمنة الرئيسية"، على أثر الطابع غير الرسمي على الفساد من خلال نظرة مقارنة على بلدان مختارة في شرق ووسط آسيا. وتمول الأكاديمية البريطانية هذا المشروع في سياق برنامج أدلة مكافحة الفساد التابع لإدارة التنمية الدولية بالملكة المتحدة. وسعى المشروع الثاني، الذي يموله صندوق أبحاث شرق أفريقيا واكتمل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، إلى تحليل كيفية تأثير المعايير الاجتماعية على دفع الفقراء للانخراط في المعاملات الفاسدة أو مقاومتها أو الإبلاغ عنها في شرق أفريقيا، مع إجراء بحوث ميدانية في هذا الشأن في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا.

سين - كلية علم القانون الجنائي

٤٧- في عام ٢٠١٧، واصلت كلية علم القانون الجنائي التابعة للجامعة بيجين التربوية إجراء عمليات التبادل والتعاون الدولية للتعلم في البحوث المتعلقة بمعايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية وتقديم مقترحات الخبراء. وفي ٩ و ١٠ كانون الأول/ديسمبر، نظمت الكلية، بمساعدة المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، مؤتمراً دولياً عن الاتجّهات في الإرهاب العالمي والتحديات التي تواجه الهيئات التشريعية والممارسين. ودُعِيَ ما يربو على ٧٠ خبيراً وعالمًا لمناقشة كيفية تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالإرهاب، ولا سيما تلك التي تتصدى لمسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، باستخدام الوسائل الجنائية والمدنية وغيرها من الوسائل الضرورية، مع احترام حقوق الإنسان في الوقت ذاته.

٤٨- وشملت أنشطة الكلية الجهود الرامية إلى تعزيز حماية حقوق القاصرين في الإجراءات الجنائية وتيسير تنفيذ المتطلبات الدولية في قضاء الأحداث. وقد أرسلت الكلية وفداً لحضور حلقة دراسية بشأن إصلاح الأحداث الجانحين، نظمتها النيابة الشعبية لشنغهاي واللجنة الفرعية لقضاء الأحداث التابعة لجمعية الإجراءات الجنائية الصينية، وعُقدت هذه الحلقة في ٢٦ آب/أغسطس. كما قدمت الكلية أوراق عمل لهذه الحلقة. وقد نظمت الكلية في ٧ و٨ نيسان/أبريل حلقة عمل حول موضوع كمال القوانين ذات الصلة بالقاصرين، والتي جذبت أكثر من ٥٠ مشاركاً من مختلف المنظمات، بما في ذلك المحكمة الشعبية العليا، والنيابة الشعبية العليا، ووزارة العدل، وهيئات السياسية، والمنظمات غير الحكومية التي تتعامل مع قضايا صحة الطفل وممثلين من الأوساط الأكاديمية. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، شارك باحثون من الكلية في حلقة عمل لإصلاح قضاء الأحداث، نظمتها الصين والولايات المتحدة، وألقوا خطابات حول إنشاء وتطوير محاكم الأحداث في الصين، مع التركيز على آلية عمل محاكم الأحداث. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ألقى باحثون من الكلية خطاباً وأبدوا تعليقاتهم في حلقة دراسية حول الممارسات الصينية في تنفيذ قواعد الأمم المتحدة النموذجية لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بيجين)، التي نظمتها الرابطة الصينية لدراسات النيابة العامة.

٤٩- وواصلت الكلية التركيز على جهود مكافحة الفساد في العام الماضي. ففي بداية عام ٢٠١٧، أقامت الكلية مراسم تعيين لزملاء الأبحاث وزملاء الأبحاث المساعدين في مركز دراسات مجموعة العشرين حول استرداد العائدات المتأتية من الجريمة والأشخاص المطلوبين في جرائم الفساد.

٥٠- وفي ٢٨ نيسان/أبريل، نظمت الكلية مؤتمراً دولياً حول موضوع "المصادرة دون مصادرة: ما بين التشريع والتطبيق"، اجتذب أكثر من ١٤٠ مشاركاً من منظمات وهيئات من مختلف البلدان. وبالتعاون مع مركز دراسات مجموعة العشرين ومعهد ماكس بلانك للقانون الجنائي الأجنبي والدولي، نظمت الكلية حلقة دراسية مشتركة بين الصين وألمانيا بشأن جهود مكافحة غسل الأموال واسترداد الموجودات، وعقدت هذه الحلقة في فرايبورغ بألمانيا، يومي ٢٠ و٢١ تشرين الثاني/نوفمبر.

٥١- وشهد عام ٢٠١٧ أيضاً المزيد من الجهود التي بذلتها الكلية لتعزيز التعاون والتبادل مع المحامين. فقد نظمت الكلية المنتدى الوطني التاسع للعدالة الجنائية، ودعت أكثر من ١٠٠ ممثل عن مكاتب المحاماة والمحاكم والنيابة العامة والأوساط الأكاديمية لمناقشة القضايا المهمة في مجال العدالة الجنائية. وألقى باحثون من الكلية محاضرات لنقابة محامي دتسو بمقاطعة شانغونغ بشأن أنظمة التمثيل الذاتي في ٩ أيلول/سبتمبر، وشاركوا في دورة تدريبية بشأن منع التقصير في أداء الواجب والدفاع في القضايا ذات الصلة، نظمتها نقابة المحامين في بيجين في ١١ و١٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

عين - معهد العدالة التايلندي

٥٢- في عام ٢٠١٧، استمر معهد العدالة التايلندي في تركيزه على استكشاف الروابط بين العدالة الجنائية وسيادة القانون والتنمية، وتضمنت أنشطته الرئيسية ما يلي:

(أ) كوسيلة لتعزيز تنفيذ قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك)، انتهى المعهد من تقييم واعتماد ستة معاهد إصلاحية في وسط وشمال تايلند كسجون ومؤسسات نموذجية معتمدة بوصفها ممثلة لقواعد بانكوك. كما أجرى المعهد للسنة الثانية برنامجه التدريبي الرئيسي بشأن قواعد بانكوك. وقد شارك في البرنامج ثلاثة وثلاثون من كبار موظفي المؤسسات الإصلاحية من منطقة جنوب شرق آسيا. وعلاوة على ذلك، يعمل المعهد عن كثب مع مصلحة السجون في تايلند منذ تموز/يوليه ٢٠١٧ من أجل الإشراف على عملية تنفيذ قواعد نيلسون مانديلا في أحد السجون؛

(ب) دعماً للتوعية بمسألة سيادة القانون وثقافة احترام القانون، يواصل المعهد تشجيع تبادل الآراء بين صناعات السياسات والمهنيين الشباب والقادة الناشئين في مختلف القطاعات، وذلك من خلال تنظيم برنامج المعهد التنفيذي المعني بسيادة القانون والتنمية، بالتعاون مع معهد القانون والسياسات الدولية التابع لكلية هارفارد للحقوق. وتضمن البرنامج حلقة عمل مكثفة عُقدت في الفترة من ٧ إلى ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، ودورات تدريبية للمشتركين من تايلند من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨، بالإضافة إلى سلسلة من المنتديات العامة حول سيادة القانون والتنمية المستدامة، عُقدت في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٨، ومن المقرر عقد منتديات أخرى في تموز/يوليه ٢٠١٨؛

(ج) من أجل دعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني ومنظور التنمية في نظام العدالة الجنائية، واصل المعهد سعيه نحو تعزيز قدرة الممارسين المعنيين وتوعية أصحاب المصلحة المعنيين بوسائل منها تنظيم زيارة دراسية للممثلين الدبلوماسيين إلى مؤسسة تشيانغ ماي الإصلاحية للنساء ومشروع دوي تونغ التنموي في تشيانغ راي بتايلند يومي ٢٥ و٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، بمشاركة صاحبة السمو الملكي الأميرة باجراكتياها ماهيدول بصفتها سفيرة النوايا الحسنة للمكتب وذلك بشأن سيادة القانون في جنوب شرق آسيا؛

(د) سعياً لتكملة الجهود الوطنية والإقليمية بشأن وضع سياسة منع الجريمة والعدالة الجنائية المستندة إلى الأدلة والمعلومات الإحصائية، استضاف المعهد، بالتعاون مع كل من المكتب، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والمعهد الكوري لعلم الجريمة، دورة تدريبية إقليمية بشأن الدراسات الاستقصائية عن ضروب الإيذاء في آسيا والمحيط الهادئ في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في باتايا بتايلند. وعلاوة على ذلك، شارك المعهد في تنظيم الدورة التدريبية الإقليمية بشأن التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية، وذلك بالتعاون مع المكتب، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومكتب الإحصاء الكوري في الفترة من ٥ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ في تايجون في جمهورية كوريا؛

(هـ) واصل المعهد العمل عن كثب مع شركائه في الأمم المتحدة في العديد من المشروعات البحثية. ونشر المعهد تقارير بحثية خلال عام ٢٠١٧ منها المنشور المعنون: "محاكمة الاغتصاب: فهم تدابير نظام العدالة الجنائية للتصدي للعنف الجنسي في تايلند وفيت نام" (بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والمكتب، وبرنامج

الأمم المتحدة الإنمائي)؛ ومنشور آخر عن الاتجار بالأشخاص من كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار ونقلهم إلى تايلند" (بالتعاون مع المكتب).

٥٣- وتتضمن المشروعات البحثية الرئيسية الأخرى التي أُنجزت في عام ٢٠١٧ ما يلي:

- (أ) "المرأة كصانعة للعدالة: منظورات من جنوب شرق آسيا"؛
- (ب) "أوجه الهشاشة والإيذاء والرومانسية والتساهل: دروب سجن المرأة التايلندية في كمبوديا بسبب الاتجار بالمخدرات عبر الحدود الدولية"؛
- (ج) "أثر حبس الأمهات على الأطفال في تايلند"؛
- (د) دراسة استقصائية بشأن العنف ضد الأطفال مع التركيز على الأطفال الذين يُدعى أنهم مخالفون للقانون في تايلند؛
- (هـ) تقرير الاتجاهات العالمية في السجون لعام ٢٠١٧، بالشراكة مع المنظمة الدولية لإصلاح القانون الجنائي.

رابعاً- أنشطة المجلس الاستشاري الدولي للشؤون العلمية والفنية

٥٤- في عام ٢٠١٧، اضطلع المجلس الاستشاري الدولي للشؤون العلمية والفنية بالأنشطة التالية:

(أ) شارك المجلس في ورقة غرفة اجتماعات بشأن العدالة التصالحية، قُدمت في الدورة السادسة والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية التي عُقدت في فيينا من ٢٢ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧. واحتوت الورقة على وصف للوضع في إيطاليا بشأن موضوع برامج العدالة التصالحية. وفيما يتعلق بمجال قضاء الأحداث، تطور أمر الوساطة بين الضحية والجاني بشكل كبير مع مرور الوقت؛ وأما بشأن المسائل الجنائية للبالغين، فلم تُطرح السياسات الجنائية المهمة وتطوير القانون إلا في السنوات الأخيرة. ولا يزال استخدام برامج العدالة التصالحية هذه غير رائج على المستوى العالمي، على الرغم من أن مناقشة هذه الأمور بطريقة علمية أصبح أمراً عالي الكفاءة. فقد أصبح العاملون في أجهزة القضاء مدرّكين للأمر، وبدأ الرأي العام في التغيير، مما أدى إلى دراسة هذه النماذج من العدالة بشكل أكثر انفتاحاً ووضوحاً؛

(ب) شارك المجلس في أعمال المؤتمر المعني بموضوع مقارنة التجارب في مجال الجريمة المؤسسية والعدالة التفاوضية، الذي نظمه المركز الوطني للوقاية والدفاع الاجتماعي والمجلس الاستشاري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وسوف تُلخّص تلك الأعمال في الكتاب المقبل المعنون: "مجموعة إنريكو دي نيكولا: مؤتمرات حول القضايا الحالية للقانون الجنائي والإجراءات الجنائية". ويكمن الغرض من هذا الكتاب في تقديم نظرة عامة النطاق على هذا الموضوع المعقد، وذلك من أجل تشجيع إجراء نقاش حول مشكلات السياسات الجنائية والقاعدة القانونية التي تستند إليها خيارات العدالة الجنائية التفاوضية، وتقليص الفجوة بين النظرية القانونية والممارسة القضائية وذلك بعقد مقارنة بين تجارب العلماء والباحثين والممارسين القانونيين؛

(ج) بمبادرة من المجلس والمركز الوطني للوقاية والدفاع الاجتماعي، وبالشراكة مع الجامعة الكاثوليكية في ميلانو، نُظِم في ميلانو مؤتمر عن موضوع التلوث التاريخي والبحث عن حلول داخل النظام القانوني الإيطالي، حيث عُرض كتاب "التلوث التاريخي: التدابير القانونية المقارنة للتصدي للجرائم البيئية". ويحوي الكتاب نتائج مشروع بحثي حول النهج والتدابير القانونية للتصدي لظاهرة التلوث التاريخي من منظور القانون الجنائي وفروع القانون الأخرى. وقد أجرى البحث مجموعة من العلماء والباحثين من مختلف البلدان ومختلف الخلفيات الأكاديمية في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦.